المجلة الدولية للتنمية - المجلد الرابع العدد الثانى (٢٠١٥): ٩-١٦
International Journal of Development, Vol.4, No.(2) (2015): 8-16
ISSN: 2314-5552 e-ISSN: 2314-5560 (Online)
www. jaid.journals.ekb.eg e-mail: fas_ijd@yahoo.com

التنمية المحلية المستدامة وتأثيرها على البيئة في الجزائر

غريبي أحمد
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير بجامعة المدية
gheribi67@yahoo.fr

المستخلص

فى هذه الدراسة تم مناقشة أبعاد التنمية المحلية والتحديات المفروضة عليها في الجزائر . وبغرض تحليل هذه الإشكالية تم التعريف بالتنمية المحلية ، أبعاد التنمية المحلية ، البعد الإقتصادي ، البعد الإجتماعي ، البعد البيئي. ان تحديات التنمية المحلية في الجزائربالرغم من المبالغ المالية الضخمة التي خصصت للتنمية المحلية فيها منذ ١٩٦٧ إلى يومنا هذا نجدها لم تعطي أبعاد التنمية المحلية وذلك لعدم الأخذ بعين الاعتبار أبعاد التنمية المحلية المتمثلة في البعد الإقتصادي و الإجتماعي و البيئي عند إعداد برامج التنمية المحلية و لهذا نجد التنمية المحلية في الجزائر تأخذ البعد الإجتماعي فقط بدون النظر باقى الابعاد مما يؤثر سلبا على التنمية المحلية المستدامة والمحافظة على البيئة وعدم استنزاف الموارد الطبيعية ، والمحافظة عليها من التلوث. وعليه أمكن تقديم عدد من التوصيات .

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية المستدامة ، البيئة ، الجزائر.

المقدمة

تعتبر التنمية المحلية ركن أساسي من أركان التنمية الشاملة، و منذ النصف الثاني من القرن الماضي أصبحت من أهم الإهتمامات لمختلف الحكومات، وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة و الإنصاف في توزيع المكاسب و الخيرات بين مختلف الأجيال، على اعتبار الفقر يتطلب جهود ضخمة لمعالجة المشكلات الناتجة عنه، لذا تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع، وتحقيق نوع من التوازن بين مختلف الأقاليم، بدون الإخلال بالأبعاد الأساسية التي تواجه التنمية المحلية، من البعد الإقتصادي إلى البعد الاجتماعي، إلى البعد البيئي. و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية :

ماهي أبعاد التنمية المحلية و التحديات المفروضة عليها في الجزائر؟.

بغرض تحليل هذه الإشكالية يمكن أن نتناول العناصر التالية:

I- التعريف بالتنمية المحلية.
II- أبعاد التنمية المحلية.
أ- البعد الإقتصادي.
ب - البعد الإجتماعي.
ج -البعد البيئي.
III- تحديات التنمية المحلية في الجزائر.
IV- الخاتمة.

I- التعريف بالتنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية تغييرا اجتماعيا موجها من خلال ايديولوجية معينة. وهي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل، وشاملة ومتكاملة في أبعادها الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية و الثقافية و البيئية والتكنولوجية، في هذا المجال يجب عدم تجاهل الضوابط البيئية و تجنب دمار الموارد الطبيعية و تطور الموارد البشرية. و احداث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة و هكذا فإن عملية التنمية هي عملية موجبة باتجاه الأفضل لأفراد المجتمع. وفي هذا المقام يجب التمييز بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، بحيث يشير النمو الإقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [١]، و المفهوم العكسي للنمو الإقتصادي هو الركود الإقتصادي، بينما تعتبر التنمية الإقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كأحد عناصرها المهمة، بالإضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية و السياسية [٢]، والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف و لهذا فإن التنمية أشمل من النمو، إذ أنها تعني

[١] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية . دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.ص ٧١.
[٢] ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٣. ص ١٨،١٧.

النمو بالإضافة إلى التغيير. و التنمية المحلية تعني زيادة النمو و التغيير المحلي أو الجهوي أو الإقليمي بعيدا عن التنمية التي تنتهجها الحكومة المركزية.
لقد تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الإقتصادي السائد، خلال الستينات من القرن الماضي.
بمسائل الرفاه الإجتماعي، لينتقل خلال الستينات إلى الإهتمام بالتعليم والتدريب، ثم إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر خلال السبعينات.
كما نلاحظ إغفال الجانب البشري خلال ثمانينات القرن الماضي حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. و عند بداية التسعينات من نفس الفترة بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية و لهذا شهد مفهوم التنمية في التسعينات عدة تطورات فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة.
أ- التنمية البشرية:
أدى برنامج المم المتحدة الإنمائي دورا مهما في تبني هذا المفهوم من خلال تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ سنة ١٩٩٠[٣]. و يشكل الإنسان جوهر التنمية البشرية التي يجب أن تستجيب للمتطلبات الإقتصادية و الإجتماعية، وكذلك السياسية. وحسب الأمم المتحدة تعرف التنمية البشرية بعملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد لتمكينهم من العيش حياة طويلة صحية. وكذا الحصول على المعارف بالإضافة إلى الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشي مناسب.

ب- التنمية المستدامة :
لقد استخدم الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة عبارة التنمية المستدامة أول مرة سنة ١٩٨٠ في الإستراتيجية العالمية للبقاء، و تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجيات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر و في سنة ١٩٩١ تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي :
" تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية، مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية."[٤]
لقد ساهم المجتمع الدولي في البلورة العلمية لمفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال مؤتمر التنمية و البيئة الذي عقد في البرازيل سنة ١٩٩٢. و تسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين التوازنات البيئية و السكانية و الطبيعية وذلك من خلال الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ، بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، أي عدم استنزاف الموارد الطبيعية، وتجنب تلوث البيئة، كما تعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر، حيث أن العيش في وسط من الحرمان و الفقر يؤدي إلى تلوث البيئة و استنزاف الموارد، وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية لتكونا مفهوم التنمية البشرية المستدامة، و من خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جنوب إفريقيا سنة ٢٠٠٢ تم تحديد أولويات التنمية المستدامة التي تركز في المجالات التالية : المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، المعلومات و البحوث [٦].

ج – التنمية المحلية:
يقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات و الذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الإقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشون. مع المحافظة على البيئة... تعريف الأمم المتحدة.*
* تعزيز الوظائف ذات الجودة العالية.
* الحد من الفقر.
* إيجاد منافذ لتحصيل الضرائب المحلية بشفافية .
* كما يمكن للتنمية المحلية أن تعرف ممارسوها بكثير من الحرف و الأعمال و التأهيل للوصول إلى نتائج مستدامة.
غير أن التنمية المحلية تأثرت كثيرا منذ مطلع تسعينات القرن العشرين بما يسمى بالعولمة الإقتصادية.
فنجد العولمة لم تستفد منها أكثر من ١٢ دولة نامية و باقي الدول النامية استفادت فقط بترويج شعارات النمو و التنمية بدون حصد نتائج تنمية حقيقة، بالإضافة إلى عدم نجاح التنمية المحلية في الدول النامية يعود إلى انتشار ظاهرة الفساد و الرشوة وعدم قدرة المسئولين المحليين على التنسيق فيما بينهم من أجل التكامل و الوصول إلى نفس النتائج المسطرة في برامجهم

---

[٣] مدحت كاظم القرشي، التنمية الإقتصادية، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٧. ص ١٢٧.
[٤] التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية، الأدوات المستقبلية للحكومات المركزية و المحليات و القطاع الخاص و المجتمع المدني. أوراق عمل مؤتمر العربي الرابع للإدارة و البيئة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنامة.ص ٦٨.
[٦] بوزاد عبد الرحمان الهيثي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية العدد ٢٥، نوفمبر ٢٠٠٥.ص ٠٤.
[٧] التنمية المستدامة والادارة المجتمعية ، الأدوار النستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص المدني ، اوراق المؤتمر العربي الرابع للادارة والبيئة ، المنظمة العربية للتنمية والادارة ، المنامة ،ص: ٦٨

على الورق، و في نهاية المطاف تعد تقارير مزيفة مملوءة بالأرقام غير الحقيقية عن التنمية المحلية. و فيما يلي جدول يلخص لنا مراحل تطور مفهوم التنمية.

جدول (١). مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
١-	- نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	- التنمية = النمو الإقتصادي
٢-	- منتصف الستينات إلى السبعينات القرن العشرين	- التنمية = النمو الإقتصادي + التوزيع العادل
٣-	- منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	- التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية.
٤-	- منذ سنة ١٩٩٠ إلى يومنا هذا.	- التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة و صحة للسكان
٥-	- منذ قمة الأرض سنة ١٩٩٢	- التنمية المستدامة = النمو الإقتصادي + التوزيع العادل للنمو الإقتصادي + الإهتمام بجميع جوانب الحياة الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية.

المصدر : عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زلط، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أساليب قياسها، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان سنة ٢٠٠٧، ص ٢٨٢.

II-أبعاد التنمية المحلية:

أ- **البعد الإقتصادي**: تراعي التنمية المحلية البعد الإقتصادي من اجل تنمية الإقليم المحلي إقتصاديا .
و ذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي. و لهذا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الإقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الإقتصادي، و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة و عن طريق توفير المنتوجات الإقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات و المستشفيات و مدارس ... إلخ. هذه الهياكل القاعدة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، و تستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار بهذه المنطقة .

ب- **البعد الإجتماعي**: يركز البعد الإجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية، و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الإجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية[٨].
و لهذا نجد أن البعد الإجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجز الزاوية لأن توفير الحياة الإجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل و ينبذ الجريمة و محبا لوطنه و منطقته.
و هناك ميادين مختلفة تشملها التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الإجتماعي. مثل : التعليم و الصحة و الأمن والإسكان،... الخ. كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع إيجابا أو سلبا.

ج- البعد البيئي [٩]: أدى التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان طبقة الأوزون و نقص المساحات الخضراء و الأمطار الحمضية ، وفقدان التنوع البيولوجي و اتساع نطاق التصحر و ما إلى ذلك من مشاكل بيئية تتعدى الحدود الجغرافية للدول إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم ، و على أثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) في ريودي جانيرو بالبرازيل سنة ١٩٩٢ . ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدعوة إلى دمج الإهتمامات الإقتصادية و البيئية و الإجتماعية على المستوى الدولي. وقد كانت أحد أهم المسائل الرئيسية التي تطرق لها المؤتمر هي وضع و تقييد استراتيجيات و إجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.
ينظر الاقتصاد التقليدي إلى عملية الإنتاج على أنها " نظاما مغلقا" تقوم من خلاله الشركات ببيع السلع و الخدمات. ثم توزع العائد على عناصر الإنتاج من أرض و يد عاملة و رأس مال، ومثل هذه المعادلة لا تتضمن عوامل أخرى غير مباشرة تدخل في صميم العملية الإنتاجية فعلى سبيل المثال فإن استخراج الموارد الأولية من باطن الأرض يعني نقصا لمجموع هذه الإمكانيات الإقتصادية، بالإضافة إلى عمليات الاستخراج نفسها قد تكون مصحوبة بتلوث للبيئة،

[٨] بادر محمد علي وردم ، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٣، ص: ١٨٩
[٩] باتر محمد وردم ، مرجع سابق، ص: ١٩٩

بما في ذلك من مخلفات الاستخراج هذه. كذلك فإن عملية زراعة المحاصيل و حصدها قد تسبب إنجراف التربة بفعل الرياح و مياه الري مما قد يحد من خصوبة الأرض مستقبلا. و من أسس الإقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الإقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني، و في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن هناك عوامل أخرى أغفلها هذا النظام، إذ لا يأخذ في الحسبان ما يصاحب العملية الإنتاجية من تلوث بيئي، و لا يعطي أية قيمة للموارد الطبيعية وتعتبر التكاليف المتعلقة بمكافحة التلوث و الرعاية الصحية للحالات المبضررة ربما أكبر قيمة من الناتج المتحصل علية من هذة العملية الإنتاجية .

ينظر الإقتصاد البيئي التقليدي إلى مشكلتين[٢] ، الأولى مشكلة الآثار البيئية و الثانية الإدارة السلمية للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير المتجددة بين الأجيال ، مثل هذا المنطق و حتى في ظل غياب أي تقدم تكنولوجي لا ينظر إلى نصب الموارد كمشكلة أساسية إذا كان رأس المال الذي يجمعه الإنسان مستداما بالقدر الكافي بالنسبة للموارد الطبيعية . أي أنه يستعيض عن رأس المال الطبيعي برأس مال أكثر إنتاجية يجمعه من خلال نشاطات ومشاريع معينة، ولكن المأخذ على هذا التوجه هو أن مبدأ الإستعاضة محدود لأن رأس المال الطبيعي يمكن أن يستثمر في مجالات عديدة. في حين أن رأس المال الذي يجمعه الإنسان يفتقد إلى هذه الصفة، و لا يمكن مقايضة المصادر البيئية بموارد اصطناعية أوجدها الإنسان.

و يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف أما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. و على هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الإستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه و قطع الغابات وانجراف التربة. وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والبيئية والإقتصادية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع. و فيما يلي جدول (٢) للمعايير التي تعتمدها الأبعاد الثلاثة.

جدول (٢) . معايير أبعاد التنمية المحلية

معايير أبعاد التنمية	
١- **المعايير الإجتماعية :** * تحسن جودة الحياة. * تخفيض وطأة الفقر. * تحقيق العدالة والمساواة. ٢- **المعايير الإقتصادية:** * تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية. * الإنتاج من أجل التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات. *نقل التكنولوجيا الجديدة	**- المعايير البيئية :** * تقليص انبعاثات غازات التدفئة. * الحفاظ على الموارد المحلية. * توفير منافع الصحة المحسنة و المنافع البيئية الأخرى. * المحافظة على محفظة الطاقة المتعددة المحلية.

المصدر : ماهر عزيز ، التعاضد بين مشروعات آلية التنمية النظيفة والأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، القاهرة ٥،٦ أبريل ٢٠٠٥. (www.cdycdm.org)

III- تحديات التنمية المحلية والمشاكل البيئية الناتجة عنها في الجزائر :

أ- برامج التنمية المحلية المسطرة في الجزائر.

إن إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر أخذت اتجاهين الأولي و كانت في ظل نظام التخطيط (١٩٦٧ إلى ١٩٨٩) ، والثانية كانت في إطار الإصلاحات الإقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق الذي شرعت فيه الدولة الجزائرية منذ عام ١٩٩٠. و تتمثل البرامج التي اعتمدتها الدولة في كلتا المرحلتين على البرامج القطاعية غير المركزة P.S.D (DEVLOPPEMENT PLANS SECTORIALES DECONCENTRE) والمسند أمر تسييرها إلى الولايات، والبرامج البلدية للتنمية (P.C.D (PLANS COMMENEUX DE DEVELOPPEMENT المسندة إلى البلديات. في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى حالة اللاتوازن والإختلال الجهوي و الإقليمي التي تعيشه الجزائر في هذا الصدد حاضرا و يتوقع تفاقمه مستقبلا و يبرر في ما يلي[١٠] :

١- تمركز ٦٣.٩ % من السكان في الشمال على مساحة قدرها ٤ % من مساحة الجزائر.

٢- استقرار ٢٧.٥ % من السكان في مساحة ٠٩ % و توطن ٨.٩ % فوق مساحة شاسعة تمثل ٨٣ % من إجمالي مساحة البلد.

٣- نزوح وهجرة ريفية مستمرة أدت إلى انخفاض معدل سكان الريف من ٦٨.٦ % سنة ١٩٦٦ إلى ٤٧.٨ % سنة ١٩٩٧.

٤- معدل تحضر متزايد انتقل على أثره معدل سكان المدن من ٣١.٤ % إلى ٥٢.٢ % خلال نفس الفترة.

---

١٠ – عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زلط ، مرجع سابق ص ١٧٦.

١١ المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي – المدينة الجزائرية ١٩٩٨ ص ٩٤.

٥- توطن أغلب المرافق و الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية في المدن الكبرى و بالأخص في الشمال و التي تتراوح نسبتها بين ٥٦ % إلى ٩١ % .
وفي هذه الدراسة نبحث عن الوسائل الكفيلة بمواجهة هذه التحديات و علينا في هذا المقام أن نعرض أهم المراحل التي مرت بها التنمية المحلية في الجزائر.

١- مراحل برامج التنمية المحلية في الجزائر:
لقد مرت التنمية المحلية في الجزائر بمرحلتين يمكن الإشارة إليها فيما يلي:
أ- مرحلة التخطيط (١٩٦٧-١٩٨٩) [٢] :
تعتبر سنة ١٩٦٧ بداية جديدة في تنظيم الإقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط و اختيار الجزائر العمل بالمخططات لأنها تمكنها من :

- حصر الإمكانيات البشرية و المادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في آجال معينة.
- استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام.
- تحديد مجال زمني معين يلتزم به لتحقيق الإستثمارات المبرمجة.

و قد باشرت ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات البعد الزمني المتدرج و الحجم الاستثماري المتزايد كما يلي :
- المخطط الثلاثي (١٩٦٧- ١٩٦٩)
- المخطط الرباعي (١٩٧٠- ١٩٧٣)
- المخطط الخماسي الأول (١٩٨٠-١٩٨٧)
- المخطط الخماسي الثاني (١٩٨٧-١٩٨٩)
و انصبت اهتمام المخططات الخمسة على القطاعات الإقتصادية الثلاثة التي توزعت عليها الإستثمارات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول : توزيع الإستثمارات حسب المخططات الوطنية (١٩٦٧-١٩٨٩) **الوحدة: مليار دج**

البيان	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	٠٧.٠٢	٧٧.٤	١٧.٣٤	٨٢.٤٨	٧٤.٧٢	٥٨.٧١	٢١٢.٢٧	٤٦.٢١	٢٥٣.٢٢	٤٦.٠٣
قطاع الخدمات	٠.٤٦	٥.٠٧	٧.٨٧	٦.٧٣	١٠.٥٠	٩.٥٢	٣٧.٨٢	٨.٢٣	٢٧٠.٠٥	٧.٣٩
قطاع البنية الأساسية	٩.٥٨	١٧.٤٣	٨.٥٤	٣٠.٧٧	٣٢.٢٧	٢٩.٢٦	١٨٨.٤٧	٤١.٠٤	٢٣٧.٠٥	٤٣.٤
المجموع	٩.٢٦	١٠٠	٢٧.٧٥	١٠٠	١١٠.٢٢	١٠٠	٤٥٩.٢٧	١٠٠	٥٥٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط سابقا تقارير إنجاز المخططات التنموية.

من الجدول السابق يتضح لنا ما يلي :
١- **القطاع المنتج:** و يشمل الزراعة و الصيد البحري و المحروقات و الصناعة التحويلية و الطاقة والمناجم و الأشغال العمومية ، والبناء ، و الذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية.
٢- **قطاع الخدمات**: أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات و إن كان أقل من القطاعين الآخرين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج و التداول و إسناد للقطاع المنتج ومده بالخدمات المختلفة مثل النقل و الاتصال و التخزين و التوزيع ... الخ.
٥- **قطاع البيئة الأساسية:** يندرج تحت هذا القطاع شبكة النقل (الطرق، السكة الحديدية و الموانئ و المطارات) و المناطق الصناعية و السكن و التهيئة العمرانية و التربية و الصحة و الثقافة و الرياضة... الخ.
إن القطاعات الثلاثة تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية و برامج قطاعية غير ممركزة أسند أمر تسييرها إلى الإدارة المحلية ذات البعد الإقليمي (P.S.D) و مخططات بلدية للتنمية
(P.C.D) و أعطت في مجملها نتائج مقبولة على العموم غير أن صعوبة مسايرتها للأوضاع الإقتصادية بدأت تظهر من ١٩٨٤ التي يمكن تلخيصها في ما يلي :
* المركزية الشديدة في اتخاذ القرار و تسيير البرامج.
* نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد و ترتيب أولويات الحاجات الإقتصادية و الإجتماعية للمواطن.
* تهميش المشاركة الشعبية و القطاع الخاص في عملية التنمية مما أدى إلى نقص الكفاءة و الفعالية و التنافسية.
* ضعف و انعدام التنسيق و التكامل بين مختلف الأجهزة المشرفة على عملية الإعداد و التنفيذ للمخططات.

[٢] المخططات الوطنية (١٩٦٧- ١٩٨٩) وزارة التخطيط سابقا.

ب- مرحلة اقتصاد السوق (ما بعد ١٩٩٠)[١١] :

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر و غيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية تمثلت في ما يلي :

- إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الإقتصادية ١٩٨٢.
- إعادة التقسيم الإداري سنة ١٩٨٤.
- إعادة تنظيم القطاع الفلاحي و فق نظام المستثمرات الفلاحية ١٩٨٦.
- صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية ١٩٨٩.

ابتداء من سنة ١٩٩٠ عرفت الجزائر تحولات اقتصادية و اجتماعية و سياسية كبيرة تجلت في تراكم المديونية الخارجية و قبول شروط صندوق النقد الدولي من أجل إعادة الجدولة للديون مع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية ، ولهذا طبقت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية منها مرحلة التثبيت الهيكلي ١٩٩٤-١٩٩٥، ثم مرحلة التصحيح الهيكلي ١٩٩٥-١٩٩٨، و تلتها مرحلة الإنعاش الإقتصادي الأول و الثاني و نستطيع القول أنه بعد عودة الإستقرار السياسي و الأمني بدرجة كبيرة بعد سنة ١٩٩٧ شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية الهامة تمثلت في:

البرامج العادية : بلغ حجم البرامج المحلية منها ٨٨٣.٢٤ مليار د ج.

برامج الإنعاش الاقتصادي من سنة ٢٠٠١ الي ٢٠١٤:

من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٤ هناك ثلاث مخططات :

١- **المخطط الثلاثي ٢٠٠١-٢٠٠٤ برنامج دعم الإنعاش:**

خصص له غلاف مالي ٥٢٥ مليار دج أي حوالي ٧ مليار $ ، و في نهاية الفترة وصل المبلغ إلى ١٢١٦ مليار دج أي حوالي ١٦ مليار $.

٢- **من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ البرنامج التكميلي لدعم النمو:**

خصص له ٨٧٠٥ مليار دج أي ما يقارب مليار$ ،ليصبح في نهاية الفترة ٩٦٨٠ مليار دج أي حوالي ١٣٠ مليار$

من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ المخطط الخماسي الثاني:

خصص له ٢١٢١٤ مليار دج أي حوالي ٢٨٦ مليار$.

يمكن توضيح برامج التنمية المحلية لهذه الفترة في الجدول التالي:

و كان من نتائج هذه الإستثمارات البالغة ٣٥٨٥.٠٨ مليار دج خلال الفترة (١٩٦٧-٢٠٠٩):

*زيادة تمدرس الأطفال بنسبة ٩٤.٠٧% سنة ٢٠٠٦ بعد ما كانت ٨٧.٦١% سنة ١٩٩٨.
* ارتفاع عدد المتربصين إلى ٧١% سنة ٢٠٠٦ بعد ما كانت ٦٣% سنة ١٩٩٨.
* توفير القدرات البيداغوجية للتعليم العالي بنسبة ٩٧%.
* ارتفاع معدل إيصال الكهرباء إلى ٩٦% سنة ٢٠٠٦ بعد ما كانت ٨٤.٥٨ % سنة ١٩٩٨.
* التزود بالغاز الطبيعي حيث وصلت نسبة التزود إلى ٣٧ % سنة ٢٠٠٦ .
* إنجاز ٩٩٣٥ كلم من الطرقات خلال الفترة (١٩٩٨- ٢٠٠٦).
* إنجاز أكثر من ٩٦٣.٦٧٥ سكن خلال نفس الفترة.

[١١]– Ministere des finances; le soutien de l'état au développement humaine en Algerie . mars 2006.

جدول (٣). التنمية المحلية خلال (١٩٩٨-٢٠٠٩) **الوحدة: مليار دج**

البيان	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٩٨-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٤
المجموع العام P.S.D+P.C.D	٤٢.٥٤٦	٤٧.٦٨	٨٤.٠١	١٢٠.٥٨	٢٩٦.٥٨	٢٩٠.٨٢	٢١٤.٨٢	٩٩٧.٢٤	١٩٠٨.٥	٢٤٥٠
P.S.D	٢٧.٥١	٢٩.٤٢	٤٩.١٦	٨٠.٩٧	١٥٤.٧٨	٢٤٥.٤٩	١٨٨.٨١	٧٧٦.١٦٢	١٧٠٨.٥	٢١٥٠
P.C.D	١٥.٠٣	١٨.٢٠	٣٥.٥١	٣٩.٠٤	٤١.٧٩	٤٥.٤٧	٦٢.٠١	٢٢١.٠٨	٢٠٠	٣٠٠

المصدر: وزارة المالية ٢٠٠٦ تطوير البرامج القطاعية.

ب- المشاكل البيئة الناجمة عن التنمية المحلية:

بالرغم من الابعاد الثلاثة السلفة الذكر للتنمية المحلية فانه ينجر عنها مشاكل التلوث البيئي التالية:

١- مشكلة الانفجار السكاني:

تختلف المشكلات الاجتماعية المهيمنة في البلاد النامية التي عجزت عن تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للشعوب، على النمو الذي يوفر الغذاء، التعليم، الخدمات الصحية و العمل لكل مواطن قادر على العمل.
بلدان العالم النامي تمثل ٧٠% من سكان العالم .

٢- مشكلة التلوث:

عند القيام بالمشاريع التنموية تواجهنا مشاكل بيئية كمايل

- الملوثات الفيزيائية (الملوثات المشعة و التلوث الحراري).
- الملوثات الكيميائية (الغازات، المعادن الثقيلة)
- الملوثات الأحيائية (الفيروسات، البكتيريا، الفطريات)

استنزاف موارد البيئة. كل المبالغ التي ضختها الحكومة الجزائرية في النشاط الاقتصادي تزيد من استهلاك الطاقة كالصناعات الكيميائية ، و تصنع المعادن و محطات توليد الطاقة الكهربائية و الطاقة النووية. كل ذلك تنجر عنها نفايات خطيرة تؤثر على صحة و سلامة الإنسان.

كما أن زيادة كميات الكاربون الناجمة عن استهلاك الطاقة تلوث الغلاف الجوي، و يؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض و ما ينجر عنها من مشاكل بيئية متنوعة.

و بشكل عام تنحصر معظم المشكلات البيئية من حيث أهميتها و خطورتها إلى ثلاث مشكلات :

- مشكلة الانفجار السكاني .
- التلوث بمختلف أنواعه.
- استنزاف موارد البيئة.

٣- مشكلة الضجيج .

ينجر عن المشاريع التنموية المذكورة أعلاه خاصة عند انشائها في المدن الكبرى ضجيج كبير يمكن يضر بصحة المواطن ويولد له نوع من الإرهاق المستمر في حياته اليومية

الخاتمة:

بالرغم من المبالغ المالية الضخمة التي خصصت للتنمية المحلية في الجزائر من ١٩٦٧ إلى يومنا هذا نجدها لم تعطي أبعاد التنمية المحلية حصتها كما سبق و كما ذكرنا يجب الأخذ بعين الاعتبار أبعاد التنمية المحلية المتمثلة في البعد الإقتصادي و الإجتماعي و البيئي عند إعداد برامج التنمية المحلية و لهذا نجد التنمية المحلية في الجزائر تأخذ البعد الإجتماعي فقط بدون النظر إلى البعد الإقتصادي الذي يمكن أن ينتج تنمية محلية مستدامة بالإضافة إلى المحافظة على البيئة و عدم استنزاف الموارد الطبيعية ، والمحافظة عليها من التلوث. وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:

التوصيات:

* العمل على تحقيق نمو اقتصادي محلي دائم ومستمر يساعد المنطقة على تجاوز الصعوبات الإجتماعية ويحافظ على نظافة المحيط.
* دعم و تشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والسياسية والإجتماعية.
* تثمين الموارد المحلية و الوطنية.

* تثمين البرامج القطاعية غير الممركزة(P.S.D) و المخططات البلدية (P.C.D).
* تطوير و تدعيم التخطيط المحلي و رفع كفاءة الإدارة المحلية عن طريق التكوين و توظيف الإطارات الكفأة.
* تطوير آليات الرقابة الإدارية على الهيئات اللامركزية.

المراجع

١- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف (٢٠٠٣). التنمية الإقتصادية . دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٢- ابراهيم العيسوي (٢٠٠٣). التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة .
٣- مدحت كاظم القرشي (٢٠٠٧). التنمية الإقتصادية، دار وائل للنشر، عمان .
٤- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زلط (٢٠٠٧). التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أساليب قياسها، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان.
٥- باتر محمد على وردم (٢٠٠٣). العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
٦- أحمد خاطر (١٩٩٩). التنمية المحلية، المكتب الجامعي الحديث. مصر .
٧- محمد بلقاسم حسن بهلول (١٩٩٩). سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
٨- المجلس الوطني الإقتصادي (١٩٩٨). مشروع التقرير التمهيدي – المدينة الجزائرية.
٩- المخططات الوطنية (١٩٦٧- ١٩٨٩) برامج الحكومة ١٩٩٠- ٢٠٠٤. و تقارير لقاء الحكومة والولاة جوان .٢٠٠٦
١٠- وزارة المالية " توزيع إعتمادات البرامج القطاعية (١٩٩٨ – ٢٠٠٦)" المديرية العامة للميزانية.
11- – Ministère des finances (2005). programme complémentaire du soutien a la croissance. 2005-2009" avril 2005. Direction du budget.

الهوامش

1- محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية. دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.ص ٧١.
٢- ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٣. ص ١٧،١٨.
٣ - مدحت كاظم القرشي، التنمية الإقتصادية، دار وائل للنشر، عمان ٢٠٠٧. ص ١٢٧.
٤- التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية، الأدوات المستقبلية للحكومات المركزية و المحليات و القطاع الخاص و المجتمع المدني. أوراق عمل مؤتمر العربي الرابع للإدارة و البيئة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنامة.ص ٦٨.
5 - بوزاد عبد الرحمان الهيثي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية، مجلة علوم إنسانية العدد ٢٥، نوفمبر ٢٠٠٥.ص ٠٤.
6- التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية ، الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص المدني ، أوراق المؤتمر العربي الرابع للإدارة والبيئة ، المنظمة العربية للتنمية والإدارة، المنامة ،ص: ٦٨
7 - باتر محمد علي وردم ، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٣، ص: ١٨٩
8 - باتر محمد وردم ، مرجع سابق، ص: ١٩٩
9– عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زلط ، مرجع سابق١ المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي – المدينة الجزائرية ١٩٩٨ ص ٩٤.
10 – المخططات الوطنية (١٩٦٧- ١٩٨٩) وزارة التخطيط سابقا. ص ١٧٦.

11– Ministère des finances; le soutien de l'état au développement humaine en Algerie . mars 2006.

Résumé

Le processeur de développement locale en Algérie depuis l’indépendance a ce jour. Repose sur trois démontions principales qui sont la dimension économique qui joue un rôle primordiale dans la lutte contre le chômage et la création des richesses ainsi sa distribution d’une manière équitable sur les zones de proximité, la seconde relative a la dimension sociale qui a pour but d’intégration du facteur humain dans le développement économique ainsi de promouvoir les activités économique locale.

En fin la dernière dimension. Environnementale qui ce trouve au cœur de toute activité économique a fin de préserver les ressources naturelles.

Les mots clés : Développement locale, développement économique, environnement .